١٩٧٦ · كذلك وجه امر شفهي من قبل الحاكم العسكري الى جامعة بيرزيت خلال العام ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ بعدم قبول طلبة الجليل والمثلث في الجامعة ، وقد نوقش هذا الموضوع في الكنيست الاسرائيلي بناء على طلب من احد الاعضاء العرب فيه ، وفي معرض اجابته قال وزير الدفاع الاسرائيلي انذاك ، شمعون بيرس ،ان جامعة بيرزيت بؤرة للتحريض· ولكن لم يتخذ اي قرار رسمي ولم يوجه اي امر كتابي الى جامعة بيرزيت بهذا الصدد ·

اما المؤسسات الاهلية فانها كذلك لا تنجو من مضايقات السلطات العسكرية فهي بحاجة لترخيص من هذه السلطات في حال التوسع او عند افتتاح مؤسسات جديدة ، وعادة يتطلب هذا الترخيص سنوات عديدة للحصول عليه ، هذا اذا ووفق عليه في النهاية · وبالتالي فان التوسع في المؤسسات الاهلية اما ان يكون بطيئا او لا يكون ابدا · على سبيل المثال، منعت بلدية رام الله من استملاك اراض ضمن حدود بلدية رام الله من اجل بناء الحرم الجامعي الجديد لجامعة بيرزيت عليها ، مما اضطر جامعة بيرزيت ان تشتري اراض في منطقة بيرزيت لهذا الغرض ، وقد اعاقت هذه العملية اقامة الحرم الجامعي الجديد ثلاث سنوات على الاقل · كما سبق ايضا ذكر عملية اعاقة افتتاح جامعة النجاح الوطنية بسبب عدم حصولها على الترخيص من الحكم العسكري ·

ولربما كان الوضع محتملا لو اقتصرت المضايقات على هذا الامر · الا ان مؤسسات التعليم هذه ، الحكومية منها والاهلية ، لم تنج من الاعتداء المباشر عليها · فمع تصاعد الانتفاضات الشعبية المناهضة للاحتلال في الارض المحتلة تعرضت هذه المؤسسات مرارا وما زالت ، للاعتداء الهمجي من قبل الجنود الاسرائيليين الذين تعرضوا لطلبتها واساتذتها بالضرب والاعتقال الى جانب تحطيم اجزاء من الاثاث الموجود فيها · والامثلة على ذلك كثيرة ومعروفة ولا داعي لايراد بعضها هنا · الى جانب ذلك ، ولمعاقبة هذه المؤسسات لانها عبرت عن مشاعرها تجاه الاحتلال فان التهديد باغلاقها وباعتقال ، وحتى ابعاد ، المسؤولين عنها كثيرا ما يوجه من قبل الحاكم العسكري العام للضفة الغربية · وقد حصل فعلا ان طبقت هذه التهديدات· فمثلا ، ابعد د· حنا ناصر ، رئيس جامعة بيرزيت بتاريخ ٢١ـ١١ـ١٩٧٤ ، وقد اغلقت الجامعة عندما استنكر طلابها عملية ابعاد بعض رجالات الضفة لمدة اسبوعين ، من ١٥ـ١٢ـ١٩٧٣ الى ٣١ـ١٢ـ١٩٧٣ ، كما واغلق معهد المعلمات الحكومي في رام الله لمدة ثلاثة اسابيع خلال شهر كانون الثاني ١٩٧٧ بسبب رفض ادارة المعهد فصل ست طالبات اتهمن من قبل الحاكم العسكري بالاشتراك في اعمال معادية لسلطات الاحتلال · وهناك امثلة اخرى عديدة على العقوبات الجماعية كالمذكورة اعلاه والتي طبقت ليس على مؤسسات التعليم العالي فقط بل وعلى مدن باكملها حيث فرض منع التجول او منع اهل المدينة من السفر الى عمان ، مثلا منع اهالي بيرزيت من السفر الى عمان لفترة اسبوعين خلال شهر ايلول ١٩٧٧ ، كما ويمنع حاليا اهالي بلدة عابود من السفر·

وفي بعض الاحيان ، وتفاديا للضجة الاعلامية التي تثيرها الاعتداءات المتكررة على هذه المؤسسات من قبل جنود الاحتلال ، تلجأ السلطات العسكرية الى اساليب غير مباشرة لمعاقبة او لمضايقة هذه المؤسسات · فالمخابرات الاسرائيلية تستدعي باستمرار العديد من طلبة واساتذة هذه المؤسسات والعاملين فيها للتحقيق ، وغالبا ما تبقي الكثيرين منهم